

محضر الجلسة العلنية الخامسة عشرة
المنعقدة يوم الأحد 27 ربيع الأول 1420 هـ
الموافق 11 جويلية 1999م (مساء)

الرئاسة: السيد بشير بومعزة، رئيس مجلس الأمة.

تمثيل الحكومة: السيد رئيس الحكومة.

السيدان وزير العدل والوزير المكلف بالعلاقات مع البرلمان.

السيدة كاتبة الدولة لدى وزير الثقافة والاتصال مكلفة بالثقافة.

السيد كاتب الدولة لدى وزير العمل والحماية الاجتماعية والتكوين المهني مكلف بالتكوين المهني.

السيد الأمين العام للحكومة.

إفتتحت الجلسة على الساعة السابعة والدقيقة الخامسة والعشرين مساء.

السيد الرئيس: بسم الله الرحمن الرحيم والصلاة والسلام على أشرف المرسلين، الجلسة مفتوحة.

تأسفت كثيرا لعدم مشاركتي في أشغال هذه الجلسات بحكم ارتباطات والتزامات أخرى لكنني كنت -كلما سمحت لي الفرصة- أتابعها عن طريق التلفزة وسررت كثيرا بمستوى التدخلات.

وكان من المفروض أن أتواجد الآن في قصر نادي الصنوبر لكنني تجاوزت نوعا ما "البروتوكول" وطلبت رخصة لتمكيني من حضور هذه الجلسة وإتمام أشغالنا.

إذن نستأنف أشغالنا وأدعو السيد رئيس الحكومة إلى الرد على تدخلات السيدات والسادة أعضاء مجلس الأمة حول نص القانون المتعلق باستعادة الوثام المدني فليتفضل مشكورا.

السيد رئيس الحكومة: سيداتي سادتي، زميلاتي زملائي، سيدي الرئيس، رغم غيابي عن أشغالكم كنت أتابع كل التدخلات في مكان آخر في نفس الوقت مع انشغالي بأمر ثان وتابعت كل شيء.

الحقيقة أنكم أعطيتموني، سيدي الرئيس، حق الرد لكنني ليس لي أي رد مع أن القانون ينص على أن تحضر الحكومة على أساس إقناع البرلمانين بقبول فكرة أو قانون أو مادة من المواد غير أن هذا الأمر ليس واردا اليوم وأكثر من هذا اسمحو لي - كزميل لكم عاشركم هنا لمدة سنة- أن أقول بأن مستوى التدخلات كان عاليا وارتحت لها كثيرا، كيف لا وهذه الغرفة تحتوي على نخبة من هذا البلد، وأقول لكم أمرا ثانيا إذ سأطلب من سيادة الرئيس تزويدي ببعض التدخلات المكتوبة لأستلهم منها أفكارا أخرى، لذا فهو ليس ردا، إنما هو إذن اعتبار للإجراءات، إنني أضيف بعض الأفكار بصوت عال، لكن في نفس الوقت إذا سمحت لنفسني بأن نتحدث في هذا الموضوع بصوت عال وتبادل الآراء ربما سنستغرق ساعتين إضافيتين من الوقت، لأن الأفكار كثيرة وكذا التزامات السيد الرئيس خاصة غدا و أيضا عملية التصويت على النص، كل هذا يقتضي أن أقص من الزمن ونترك المجال إلى لقاءات أخرى غير حكومية - برلمانية لكن في

نطاق آخر لتبادل الآراء حول هذا القانون وانعكاساته لأنه في رأيي سيكون بتطبيقه السليم مصدر إلهام للآخرين.

إسمحو لي قبل كل شيء وأظن أنه في هذا المسار قد طرح زميل من الزملاء سؤالاً يخص بعض القوانين التي ذكرتها في المجلس الشعبي الوطني حول ضحايا الإرهاب وقال بأنه لم يطلع عليها، أظن أن هذا ما حصل وأظن باختصار أن الموضوع طويل وعريض لذا أكتفي فقط بإعطائكم المراجع: عندنا سيداتي وسادتي في الجريدة الرسمية العدد 9 المؤرخة في 17 فبراير 1999 مرسوم تنفيذي يتعلق بالأشخاص الطبيعيين ضحايا الأضرار الجسدية والمادية التي لحقت بهم نتيجة أعمال إرهابية أو حوادث وقعت في إطار مكافحة الإرهاب وكذا لصالح ذوي حقوقهم، وقد تشرفت بتوقيع هذا المرسوم في هذا التاريخ ويحتوي على 108 مواد وهو يشرح الأوضاع وكل ما تنوي أن تقوم به الدولة تجاه هذه الشريحة العزيزة من شعبنا، ومثلما قلت في المجلس الشعبي الوطني، أظن أن الحكومة والسلطة هما في الاستماع إلى من يقترح والمهم هو تطبيقه. هذا وأود في هذا الحقل للتفكير بصوت عال، أن أركز على فكرتين أو ثلاث مما قلته. الفكرة الأولى هي أن سيادة رئيس الجمهورية قد اعتمد في تقديم هذا القانون على مبدأ أساسي وركز عليه وهو احترام السيادة الشعبية كاملة، سماها ديمقراطية سماها.. لكن تسميها اليوم بالسيادة الشعبية، وقد اقترح هذه الأفكار لما كان مرشحاً لرئاسة الجمهورية فقدمها وصادق عليها الشعب، إذن فهذا نتاج السيادة الشعبية، ثم بوصفه رئيساً للجمهورية أرى أن يقدم هذا القانون بعد مناقشته ودراسته على مستوى الهيئة التنفيذية إلى البرلمان بغرفتيه، وقد حصل هذا النص على نوع من الإجماع في المجلس الشعبي الوطني أولاً وأسميه إجماعاً أو شبه إجماع لأنني لاحظت أنه لم يكن هناك صوت واحد ضده، لذا أقول إنه إجماع أو شبه إجماع، مادام ليس هناك أي صوت ضده فهو مهم بالنسبة لي، وأضيف أن حتى أولئك الذين امتنعوا فقد ذكروا في تدخلاتهم في المجلس الشعبي الوطني تأييدهم للنص إلا أنهم أضافوا أفكاراً أخرى أدت بهم إلى اتخاذ هذا الموقف وأنا أحترم أفكار كل واحد. وفي هذه الغرفة الثانية ريثما تعبروا شكلاً على رأيكم نهائياً في التصويت فما سمعته يعتبر تأييداً كذلك، ويمكن أن أقول، إذا سمحتم مسبقاً، بأنه نوع من الإجماع أو شبه الإجماع. ثم تطبيقاً لهذه السياسة وللسيادة الشعبية فقد قرر رئيس الجمهورية أن يتجه للشعب للاستفتاء، وهذا أمر دستوري يتعلق بالتوجه إلى الشعب ليستفتيه في الموضوع، حتى نعرف أن هذا الوثام المدني حقيقة ولا يخضع إلى إرادة شخصية لشخص ما مهما كانت مكانته وإنما يخضع إلى إرادة الجميع لأنه يتعلق بمصير الجميع. أظن أنه ينبغي التأكيد على هذه فكرة وبالتالي الفكرة الثانية التي أحب التركيز عليها هي أن هذا الحل جاء من الدولة، فهو ليس نتيجة تفاوض بين فلان وعلان وميزان قوى... إلخ، وسئلت لماذا لم يرد هذا في الماضي، وأنه كانت هناك اقتراحات كذا لكن رأيي كمواطن - ويبقى رأيي كمواطن - أنه لم يحن آنذاك الوقت بعد، لأن السلطة كانت ضعيفة وأي إجراء آنذاك ربما يكون عنده معنى آخر ويحل بمستقبل البلاد. أما اليوم وقد استعادت السلطة والدولة - في إطار ميزان قواها - أركانها، وكسرت - مثلما قلت وأكدت في هذا الصباح - شوكة الإرهاب، فيجوز حينئذ للدولة الوطنية أن تقرر، وقد قررت هذا الأمر وقدمته إلى الشعب -مثلما قلت- والبرلمانيين. إذن ينبغي أن تكون الأمور واضحة في هذا الجانب، وتذكرون بأنني أكدت على أنه جاءت اقتراحات فيما يخص اللجنة الولائية وتكوينها، تذكر بأنه لو يكون كذا وكذا.. لكن ستغير وجهها ولا تصبح عند ذاك قضية دولة وإنما قضية أخرى وتأخذ أبعاداً أخرى وتمس ربما بمفهوم الدولة.

الفكرة الثالثة التي أحب التركيز عليها كذلك، هي أن الكل يمر على القضاء والعدالة وإن الدولة تعبر عن حلمها وعفوها لكن ذلك بعد المحاسبة، تمر الأمور عبر العدالة لأنه في هذا القانون ليس هناك مساواة بين الضحية والجاني فهو في نظري انتصار للدولة ودولة القانون. والفكرة الأخرى باختصار هي أن - ونحن نستعرض طبعاً بعض الأفكار للتأكيد عليها - هذا القانون لا ينظر إليه كأداة منعزلة وإنما ينبغي أن ينظر إليه كأداة ضمن سياسة شاملة، ما هي هذه السياسة الشاملة؟ هي التي تعطي لنا جميعاً في المستقبل أن يبقى هذا التفكير والفكر الذي ذكرتموه اليوم كلكم، يبقى سارياً في المستقبل ولا تتغير الصورة. أظن الجواب عنه واضحاً وهو وارد في خطاب الرئيس في 29 ماي 99 للأمة، خاصة الجزء الذي تكلم فيه على استعادة الدولة لهيبتها في إدارتها وقضائها وتطبيق القوانين.

إذن هذه هي الأداة، ثم ليس رئيس الجمهورية لوحده والحكومة لوحدها مهما كانت بل الجميع مسؤولون عن تطبيقه والسهر على عدم انحرافه ويتطلب الأمر هنا اليقظة، فالقانون موجود والأداة موجودة لكن تتطلب يقظة الجميع والوطنيين كل الوطنيين، هذه سيداتي وسادتي بعض الأفكار وأضيف إذا سمحتم، أن أهم ما ينبغي القيام به إضافة إلى ما قلته من يقظة... الخ هو ترقية فكرة المواطنة ترقية حقيقية، أظن أنني قلت هذا في كلمة ألقيتها منذ أشهر إذ قلت: لنجتمع معاً كلنا من أجل التعبير في قوانين عملية لمواد الدستور المتعلقة بحقوق وحرريات المواطن - وعددها حوالي 30 مادة - وقمنا وقامت الحكومة ووزارة العدل مع عدد من المشاركين بعمل في هذا الميدان يحتوي على 27 صفحة وهو الآن جاهز ويتضمن المبادئ الدستورية المتعلقة بحقوق وحرريات المواطنين والمجسدة في شكل ترتيبات تشريعية. أظن أن هذا العمل يعد برنامجاً لعشر أو خمس أو سبع سنوات، لا يهم ذلك فالمهم أنه يعتمد ويناقش والمهم ثانية أن تطبق القوانين في الميدان، لأنه لدينا في كثير من الأحيان - وأنتم لكم تجربة بهذا الموضوع ولنا كلنا تجربة - قوانين لكثير من الميادين لكن يبقى تطبيقها ضعيفاً. لذا أقول بأنه ينبغي أن تتضافر جهود ويقظة وعمل الجميع من أجل هذا وبهذه الطريقة نرقي المواطنة -كبرنامج- بما تحتوي عليه من الديمقراطية ودولة القانون وحقوق الإنسان وهي كلها أمور تدور حولها وأظن أن الأمر يتطلب من كل واحد منا جهداً للتخلي عن أنانيته وقليله من ميوله الشخصية لكيلا تكون العلاقات الموجودة في المجتمع بين الأفراد مبنية على القوة (كتافي سخونين نفرض رأيي، كتاف الآخر باردين لا يفرض رأيه) أي أن تكون العلاقات الموجودة في مجتمعنا مبنية على القانون وهذه ثقافة ينبغي اكتسابها وإذا عملنا يمكن اكتسابها في ظرف ما مهما كان، المهم أننا نمشي في هذا الطريق مهما كان الزمن. ولا يخفى عليكم جميعاً سيداتي وسادتي أن هذا الوثام المدني سيكون له آثار جد مفيدة خاصة في النهضة الاجتماعية والاقتصادية لهذا البلد، لأن الفقر ساد في المجتمع ولن أطيل عليكم حول هذا الأمر لأنه معروف لديكم بصفتم ممثلي الشعب. ينبغي أن نشمر على سواعدها - كما يقال - ونشمن العمل الإنتاجي والعدالة الاجتماعية في نفس الوقت ثم إن الفكرة التي من الممكن أن نناضل من أجلها جميعاً وتحدثت عنها شخصياً

أمام (CNES)، هي فكرة التنمية الإنسانية. فقد أصبح اليوم - ضمن الأفكار الموجودة لدى الأمم المتحدة - ميزان الرقي للمجتمعات هو الرقم الاستدلالي للتنمية الإنسانية (l'indice de développement)، والحكومة حريصة على تجسيد هذه الفكرة - من خلال الفعالية الاجتماعية والاقتصادية - وتدافع عنها فهي من الأفكار التي دافعت عنها الحكومة وهي ضمن برنامج رئيس الجمهورية، وذلك بإبرام ميثاق اجتماعي بين كل المتعاملين في الساحة الاقتصادية والاجتماعية وهذا من شأنه أن يرفع مستقبلا من مستوى تحرير الإنسان الجزائري بعد هذا الوثام المدني.

وأخيرا سيداتي وسادتي، زميلاتي زملائي الكرام، أريد أن أؤكد أنه في الوقت الذي نحن نتحدث فيه عن قانون الوثام المدني فإن عددا كبيرا - أكثر من أربعين- من رئيس دولة ورئيس حكومة قد نزل اليوم على أرضية مطار هواري بومدين واستقبلهم السيد رئيس الجمهورية للاجتماع غدا (تصفيق) وما من شك أن تصويتكم الإيجابي على هذا القانون - إذ سيطالع كل رؤساء الدول الموجودين ببلادنا عبر الصفحات الأولى للجرائد حين تقدم لهم غدا عند تناول فطور الصباح مصادقة البرلمان الجزائري على قانون الوثام المدني - من شأنه أن يرفع من مكانة الجزائر ويعطي لرئيس الجمهورية قوة إضافية في مسعاه ومساهمته لحل مشاكل إفريقيا لأن حل النزاعات يعتبر اليوم من القضايا الهامة في إفريقيا. فهناك إقبال خارق للعادة بالنسبة لعدد رؤساء الدول والحكومات الإفريقية الذين قدموا إلى الجزائر اليوم ويعود ربما ذلك إلى كونهم يملكون إيمانا قويا بأن الجزائر ورئيسها قادران على أداء دور كبير في حل النزاعات الموجودة على الساحة الإفريقية وأظن أن هذا المثال الذي نعطيه بالنسبة لوضعنا الداخلي، من الممكن أن يساهم وأقول لكم ولا أخفي عليكم بأنني طلبت بأن يطبع هذا القانون بثلاث لغات (بالعربية والفرنسية والإنجليزية) فورا بعد تصويتكم عليه هذه الليلة حتى يوزع غدا صباحا على كل الوفود في نادي الصنوبر إن شاء الله. وهكذا سيداتي وسادتي بتظافر كل هذه الأحداث ستسترجع الجزائر إن شاء الله مكانتها ونبقى أوفياء لهذا الوثام المدني الذي قلت عنه كما قالت المقولة "لولا الوثام لهلك الأمان" كما تبينت مقولة أخرى قيلت لي من قبل زميل في المجلس الشعبي الوطني وهي مسجلة ضمن فسيفساء في تيبازة باللغة اللاتينية وترجمتها إلى العربية تقول "السلم والوثام قناعتنا"، فليكن هذا شعارنا جميعا، وشكرا لكم على حسن انتباهكم.

(تصفيق)

السيد الرئيس: شكرا للسيد رئيس الحكومة، اسمحوا لي الآن برفع الجلسة لمدة قصيرة حتى تتمكن لجنة الشؤون القانونية والإدارية وحقوق الإنسان من توزيع التقرير التكميلي حول نص هذا القانون ومن ثم نعود مباشرة للمصادقة على هذا النص والجلسة مرفوعة.

إيقاف الجلسة واستئنافها.

السيد الرئيس: بسم الله الرحمن الرحيم، الجلسة مفتوحة.

نستأنف أشغالنا للمصادقة على نص القانون المتعلق باستعادة الوثام المدني وأحيل الكلمة إلى السيد مقرر اللجنة المختصة لتقديم التقرير التكميلي عن نص هذا القانون فليفضل.

السيد مقرر اللجنة المختصة: بسم الله الرحمن الرحيم، التقرير التكميلي عن نص القانون المتعلق باستعادة الوثام المدني:

سيدي رئيس مجلس الأمة الموقر،

سيدي رئيس الحكومة المحترم،

السادة أعضاء الحكومة والوفد المرافق لهم، زميلاتي زملائي أعضاء مجلس الأمة المحترمين، أيها السادة الحضور،

السلام عليكم ورحمة الله تعالى وبركاته وبعد:

يشرفني أن أعرض عليكم فيما يلي التقرير التكميلي عن نص القانون المتعلق باستعادة الوثام المدني:

في يوم الأحد الموافق لـ 11 جويلية 1999، عقد مجلس الأمة عدة جلسات علنية متتالية بمقر المجلس، تناوب على رئاستها السادة أعضاء مكتب مجلس الأمة، بحضور السيد المحترم اسماعيل حمداني رئيس الحكومة والسادة الوزراء أعضاء الحكومة المرافقين له.

وبعد افتتاح الجلسة الصباحية من طرف السيد عبد الله الحاج نائب رئيس مجلس الأمة، الذي قام بتلاوة كلمة السيد بشير بومعزة المحترم رئيس مجلس الأمة، والتي تمحورت حول فلسفة هذا النص وأهدافه السامية والمنهجية الناجعة لتحقيق غايته بصفة نهائية ودائمة.

ثم أحال الكلمة إلى السيد رئيس الحكومة الذي قدم عرضا مفصلا عن نص القانون المتعلق باستعادة الوثام المدني، مؤكدا أن هذا النص يسعى إلى معالجة شاملة ونهائية لأسباب الأزمة، كما يسعى إلى ترسيخ قيم السلم والتسامح فيما بين أفراد المجتمع بالارتكاز على الأسس والمبادئ الآتية:

1. الاحترام الصارم لأحكام الدستور والحرص على تطبيق قوانين الجمهورية والخضوع لها.
2. الحماية التامة لحقوق ضحايا الإرهاب والتكفل بهم.
3. التنويه والعرفان بدور مؤسسات الدولة.
4. فتح أبواب التوبة للذين ضلوا الطريق.

وقصد استرجاع الوثام المدني، وفتح باب التوبة أمام الأشخاص المورطين والمتورطين في أعمال إرهاب أو تخريب والذين يعبرون عن إرادتهم بكل وعي في الكف عن نشاطاتهم الإجرامية، جاء هذا النص بمجموعة من الآليات والميكانيزمات القانونية تمكن من إيجاد الحلول للوضعية التي تشهدها البلاد، ومنها حالة الإرجاء (حالة الاختيار) التي تعتبر تنظيما قانونيا مستحدثا في النظام القانوني الجزائري يتلاءم مع الوضعية التي يعالجها النص ويستجيب لأهداف تحقيق الوثام المدني في ظل سيادة وسلطة الدولة ومؤسساتها الدستورية في إطار دولة القانون.

وبعد تلاوة التقرير التمهيدي عن نص هذا القانون من طرف السيد المقرر الذي تضمن التعريف بهذا النص وأهم الاستفسارات والانشغالات التي استنبطتها اللجنة من خلال دراستها له، فتح المجال للمناقشة العامة التي تضمنت أكثر من خمسين (50) مت دخلا، تمحورت حول المسائل التالية:

- التنويه بمبادرة فخامة رئيس الجمهورية الشجاعة لاقتراح قانون استعادة الوثام المدني.
- التنويه بدور الجيش كمؤسسة دستورية وكذلك مختلف أسلاك الأمن الوطني في المحافظة على مؤسسات الدولة ونظامها الجمهوري.
- التأكيد على أهمية هذا النص في حياة الأمة الجزائرية وإخماد نار الفتنة والحقد والضغينة والانتقال إلى مرحلة جزائر العزة والكرامة والتشبيد.
- ضرورة التكفل بضحايا الإرهاب وكل الوطنيين والوطنيات المخلصين الذين صمدوا وضحوا بالنفس والنفيس من أجل إنقاذ الجزائر من كافة الجوانب النفسية والاجتماعية والاقتصادية والقانونية.
- ضرورة التحلي بالحيطة والحذر واليقظة لضمان التطبيق السليم لهذا النص وسد الطريق لظهور ظاهرة الإرهاب والعنف في المجتمع الجزائري بصفة نهائية.

- دعم التضامن الوطني بما يسمح بالتكفل بضحايا المأساة الوطنية.

- ضرورة شروع الدولة في وضع سياسة واستراتيجية شاملة للبحث عن أسباب ودواعي هذه الظاهرة ومعالجتها بالوسائل والطرق الملائمة.

وفي نهاية هذه المناقشة العلنية لنص هذا القانون، تدخل السيد إسماعيل حمداني رئيس الحكومة المحترم، وقدم بعض التوضيحات عن أهم الانشغالات والتساؤلات المطروحة التي تمركزت حول:

- التأكيد على مبدأ التكفل بضحايا الإرهاب.

- الأخذ بعين الاعتبار وبقدر الإمكان الملاحظات المقدمة من طرف الأعضاء المتدخلين حين تطبيق هذا النص.

- التأكيد على أهمية هذا القانون في هذا الظرف بالذات الذي تعيشه البلاد لإحداث نقلة نوعية خاصة في تاريخ الجزائر والانتقال إلى عهد جديد تلتقي فيه وتتظافر كل الجهود لبناء جزائر الألفية الثالثة.

وبناء على تدخلات السيدات والسادة أعضاء مجلسنا الموقر وردود السيد المحترم رئيس الحكومة حول انشغالات وملاحظات الأعضاء، ونظرا للأهمية القصوى التي يهدف إليها نص قانون استعادة الوثام المدني هذا والضرورة الملحة لإصداره في أقرب الأجل لتمكين فخامة رئيس الجمهورية من تنفيذ سياسة الوثام المدني فإن اللجنة تؤكد مرة أخرى على ما ورد في تقريرها التمهيدي المتلى على مسامعكم سابقا كما توصي اللجنة بالأخذ بعين الاعتبار مختلف انشغالات أعضاء المجلس واللجنة حين إعداد النصوص التنظيمية اللازمة لتطبيق هذا النص.

ونظرا لاستنتاجات اللجنة من خلال دراستها للنص وتحليل تدخلات السيدات والسادة أعضاء المجلس المحترمين، تؤكد عدم وجود اعتراضات تخالف أحكامه، بل هناك إجماع على أهميته ومساندتهم له وخاصة أن العديد من الآثار والنتائج الإيجابية له بدأت تظهر على المستويين الداخلي والخارجي.

وطبقا لأحكام المادة التاسعة والثلاثين (39) من القانون العضوي الذي يحدد تنظيم المجلس الشعبي الوطني ومجلس الأمة وعملهما وكذا العلاقات الوظيفية بينهما وبين الحكومة فإن اللجنة تقترح المصادقة على النص بكامله.

ذلكم سيداتي سادتي أعضاء مجلس الأمة المحترمين، محتوى التقرير التكميلي عن نص القانون المتعلق باستعادة الوثام المدني الذي نعرضه عليكم للمصادقة وشكرا.

السيد الرئيس: أشكر السيد المقرر ونشرع الآن في عملية المصادقة وأشير فقط إلى أن عدد الحاضرين هو 133 عضوا وعدد التوكيلات هو ثلاث (03) مع العلم أن النصاب القانوني المطلوب هو 107 أصوات. إذن نستطيع الشروع في عملية المصادقة وأكرر ما قاله السيد المقرر من أن التصويت يكون على النص بكامله، لأنه لا يوجد هناك ملاحظات جوهرية تخص النص فلنبدأ عملية التصويت.

الرجاء من المصوتين بنعم أن يرفعوا أيديهم شكرا

الرجاء من المصوتين بلا أن يرفعوا أيديهم شكرا

الرجاء من الممتنعين أن يرفعوا أيديهم شكرا

التوكيلات:

الرجاء من المصوتين بنعم أن يرفعوا أيديهم شكرا

الرجاء من المصوتين بلا أن يرفعوا أيديهم شكرا

الرجاء من الممتنعين أن يرفعوا أيديهم شكرا.

النتيجة:

نعم: 131 صوتا

لا: لا شيء

امتناع: 05 أصوات.

وعليه أعتبر أن مجلس الأمة قد صادق على نص القانون المتعلق باستعادة الوثام المدني بكامله.

(تصفيق)

قبل أن أدعو السيد رئيس الحكومة إلى تناول الكلمة إن كان يريد ذلك، تحضرني مبادرة جاءتني هكذا بعد هذا التصفيق وذلك حتى نكون أوفياء لما قلناه من أن السلم الذي نريده ليس استسلاما وإنما جاء من موقع قوة، قوة الدولة وقوة القانون، ثم إن هذا القانون لا ينسينا ضحايا الإرهاب الوحشي (تصفيق) ويدعونا إلى ضرورة اليقظة الكاملة ومتابعة تطبيقه، حتى لا ينتصر في هذه البلاد إلا دولة القانون، قلت لكم مرة إننا قررنا في هذا المكان في يوم 28 سبتمبر 1962 أن تكون بلادنا جمهورية ديمقراطية شعبية والدستور هو الذي حدد الطريق وليس هناك طريق آخر غير الدستور وقوانين الجمهورية، وقلنا بأننا نحن هنا حراس معبد الجمهورية فلنبق حراس معبد الجمهورية، فقد صوتنا على هذا القانون وصادقنا عليه لكن يجب أن لا يكون هناك أي التباس بخصوص إرادتنا، لمتابعة محاربة الإرهاب والعنف، ثم إن إحلال الرحمة اللازمة التي صدرت عنا ليس معناها أنها جاءت من موقع قشل أو ضعف وإنما من موقع قوة، وأرد على البعض الذي سمعت تدخلاته في الصباح إذ تساءل لماذا لم يصدر هذا القانون قبل سنتين أو ثلاث فأقول بأن الأمر ليس كذلك لأن منذ سنتين أو ثلاث "كنا مجرورين أما الآن فنحن الذين نجر".

(تصفيق).

صفقنا الآن حتى نكون أوفياء وحتى لا ننسى هذه اللحظات أطلب منكم الوقوف دقيقة صمت ترحما على أرواح ضحايا الإرهاب... شكرا.

قبل أن أحيل الكلمة إلى الأخ السيد اسماعيل حمداني رئيس الحكومة -العضو السابق في مجلس الأمة- أحب أن أكرر الأشياء المهمة، فقد كلفني السيد رئيس الجمهورية بزيارة عدة بلدان إفريقية، فقطعت 32 ألف كلم في إفريقيا وصدقوني ولدي تقرير وزارة الخارجية وأستطيع توزيعه عليكم أن عدد الرؤساء الموجودين اليوم ببلادنا، جاء نتيجة ما طرحناه لهم فيما يخص الكيفية الجزائرية التي ستخرج بها البلاد من حالة البؤس والإرهاب والعنف إلى مرحلة السلم، هذا ما أقتنعناهم به، وهم ينتظرون منا أن نعطيهم مثلا على ذلك وحلولا، لأنه من الأشياء الأساسية التي ستدرس في هذه القمة هي العنف والتنمية في إفريقيا.

وكما ذكرت في الخطاب الذي وجهته إليكم هذا الصباح هناك علاقة جدلية (dialectique) بين البؤس والعنف، فالعنف يغذي البؤس والبؤس يؤدي إلى العنف، هذه هي القضية المطروحة على رؤساء الدول الإفريقية. أشكركم وأنا فخور بكم فيما يخص مستوى تدخلاتكم حول نص هذا القانون ومصادقتكم عليه وأقول كذلك - وهي مبادرة مني - إن كل هذه التدخلات ستنتشر في كتاب وأشرطة الفيديو حتى تبقى محفوظة للتاريخ والذاكرة وشكرا.

(تصفيق).

وأحيل الكلمة الآن إلى الأخ السيد رئيس الحكومة إن كان يريد تناولها.

السيد رئيس الحكومة: السيد الرئيس، من الصعب علي أن آتي بشيء جديد أو آخر بعد الكلمات القيمة التي ذكرتها الآن والتي أشاطرها وأتبتها - إذا سمحت - وأزكيها كاملة. لا يجوز لي أن أقدم شكري إلى هذه الغرفة، فقد جرت العادة أن يقدم رئيس الحكومة أو ممثل الحكومة شكره، لكنه لا يجوز لي أن أشكر، لأنه إذا شكرت فمعنى ذلك أن

القضية قضيتي وجئت إلى هنا وأقنعتكم بها، فالأمر ليس ذلك وأظن أنه ينبغي أن نعبر عن ارتياحنا الجماعي لأن القضية قضيتنا جميعا وبرهنتم عليها اليوم في تدخلاتكم الثمينة ونهني أنفسنا ورئيسنا وشعبنا بهذه الهدية التي نقدمها له، هدية الوثام المدني وهدية العهد الجديد.

وأدعو الأحزاب الوطنية والمجتمع المدني وكل الوطنيين الجزائريين الغيورين على بلادهم إلى اليقظة والسهر على التطبيق السليم لسياسة الوثام المدني ملتفين حول السيد رئيس الجمهورية لتعيش الجزائر حرة معززة وشكرا جزيلا. (تصفيق).

السيد الرئيس: أطلب من السيد رئيس اللجنة المختصة إن كان يريد أخذ الكلمة فيلتفضل.

السيد رئيس اللجنة المختصة: شكرا السيد الرئيس. أشركم على الكلمة المنهجية القيمة التي تليت هذا الصباح. كما نشكر سيادة رئيس الحكومة على العرض القيم، التفصيلي والتحليلي الذي قدمه أمام اللجنة بالأمس، والتوضيحات والإجابات الكافية التي قدمها أعضاء الحكومة المرافقين له للجنة والتي مكنت اللجنة بالإضافة إلى استنتاجاتها وتحاليلها السابقة أن تتحكم في عامل الزمن.

كما أشكر سيادة الرئيس، جميع أعضاء مجلس الأمة السيدات والسادة الأفاضل الذين تدخلوا خلال هذه الجلسات المتوالية لهذا اليوم، هذه التدخلات الشاملة والتفصيلية والمتكاملة في تحليل النص، من حيث فلسفته وأهدافه ومنهجيته وضوابطه وشروط تطبيقه في المستقبل. أشكر - باسم مكتب اللجنة - جميع أعضاء لجنة الشؤون القانونية والإدارية وحقوق الإنسان في مجلس الأمة على مواظبتهم وعملهم الدؤوب للتغلب على عامل الزمن، شكرا سيادة الرئيس مرة أخرى (تصفيق).

السيد الرئيس: سيداتي سادتي، يستأنف المجلس جلساته العامة يوم 17 جويلية 1999 على الساعة الثالثة بعد الظهر لعرض ومناقشة نص القانون المتعلق بالتمهين وحتى ذلك الوقت أترككم بخير، شكرا والجلسة مرفوعة.

رفعت الجلسة في الساعة الثامنة والدقيقة الخامسة والأربعين مساء.